حضرات المؤتمرين

نتقدم بالشكر من لجنتكم الكريمة نظراً للالتفاتة التي أعرتموها لقضيتنا الإنسانية - قضية المخطوفين والمفقودين والمعتقلين في لبنان ، بدعوتكم لجنتنا لحضور مؤتمركم في السادس والعشرين من أيلول الجاري ، وذلك لشرح تفاصيل وحيثيات هذه القضية - المأساة .. والتي ما تزال تطال عشرات الأبرياء ، ينضمون يومياً إلى قافلة المجهولي المصير .

لكن الوضع الأمني المتفجر وغير الثابت في لبنان ، يضاف إليه الدور المزدوج المفروض على كل واحدة منا أن تكون الأم والأب بعد فقدان هذا الأخير .. مما يفرض استحالة الانسحاب ولو لأيام معدودة من حياة أطفال ترهم أشباه يتامى .

كما أن الوضع الاجتماعي السائد لدى أكثرية عائلاتنا ، يحول دون إمكانية تغطية نفقات الانتقال والإقامة .

هذه الأسباب مجتمعة تدفعنا ، وبأسف شديد ، للاعتذار عن الحضور والمشاركة في مؤتمركم . بالرغم من تقديرنا لأهمية طرح قضيتنا هذه من على منبر حقوق الإنسان ، خاصة أننا لا نطالب سوى بأبسط حق من حقوقنا : حق الحياة بحرية وكرامة .

لذا سنحاول اطلاعكم على قضيتنا ، والتحرك الذي قمنا به والنتائج التي وصلنا اليها ، آملين من أحد الأعضاء التكرم بعرض هذا التقرير على المؤتمرين بالنيابة عنا .

وكلنا ثقة وأمل في أن تلقى هذه المأساة الإنسانية الاهتمام الكافي انطلاقاً من هدف منظمتكم الأساسي : حفظ سلامة

الإنسان عند تأمين حقوقه وحرياته بغض النظر عن انتمائه العرقي أو الطائفي أو الحزبي ، خاصة أننا نعيش في أواخر القرن العشرين وهذه القيم تُغرس وتسود شريعة القوة وكأننا نعيش في القرون الغابرة .

تشكيل لجنة المتابعة

بعود ذلك إلى ٢٤-١٠-٨٢ على أثر أول تظاهرة نسائية انطلقت بشكل عفوي من كورنيش المزرعة باتجاه منطقة الصنائع لمقابلة رئيس الوزراء ووزير الداخلية شفيق الوزان ومطالبة بالإفراج عن المعتقلين والكشف عن مصير المخطوفين والمفقودين . ولما منعت هذه التظاهرة من إكمال سيرها وإصرار النساء على مقابلة ، طُلب منهن تشكيل وفد من ١٠ سيدات ، شكلن فيما بعد نواة لجنة المتابعة الحالية .

أعمال تحرك اللجنة

- إتخذنا من دار الإفتاء للطائفة الإسلامية مقراً لنا بعد أن سبق سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد هذه القضية الإنسانية . وفتح الكتاب دعت فيه اللجنة جميع الأهالي الحضور شخصياً إلى دار الإفتاء لتسجيل أسماء ذويهم وإعطاء معلومات تتعلق بتاريخ الخطف أو الاعتقال ومكان حصوله والجهة المسؤولة عن ذلك .
- القيام بمجموعة اتصالات مع المسؤولين السياسيين والدينيين وكبار الشخصيات اللبنانية والفعاليات والهيئات الاجتماعية .
- القيام بمظاهرات إلى القصر الحكومي والمجلس النيابي وتقدم القيام بها إلى القصر الجمهوري .
- الاتصال بالسفارات العربية (السعودية الكويتية)
- الاعتصام في دار الإفتاء ومشاركة الهيئات النسائية معنا
- إقامة مؤتمر صحفي في دار نقابة الصحافة اللبنانية
- إصدار اللوائح وتوزيعها على المسؤولين .
- إصدار بيانات يومية ومن ثم أسبوعية تشرح القضية

وتناشد المسؤولين وتتوجه للهيئات الاجتماعية المحلية والدولية

- إجراء مقابلات مع الصحافة المحلية والعربية والدولية
- الاتصال بالصليب الاحمر الدولي .
- الاتصال بالوفد النسائي العالمي الذي زار لبنان
- الاتصال بالهيئات النسائية اللبنانية
- المشاركة في إحياء ليلة القدر في مقر دار الافتاء بتاريخ ٨٣/٧/٦
- المشاركة في صلاة العيد في الملعب البلدي عبد الناصر المبارك ورفع مطالبنا والاكمال بمسيرة بتاريخ ٨٣/٧/١١

توجيهات اللجنة في تحركها

نتوسم هنا في تفصيل بعض القضايا ولو كانت لا تدخل في نطاق اهتمامكم المباشر، لقناعة منا أنكم تساهم في إجلاء خيوط هذه المأساة، وثقة منا بإنسانيتكم واندفاعكم وإحالتكم إياها للهيئات المختصة :

- بالنسبة للمعتقلين لدى السلطة الشرعية :

لا تنطوي مطالبتنا بالافراج عن هؤلاء على أي موقف رفض لسلطة الشرعية، ورفضها سيادتها على الارض اللبنانية، كما أننا لا نطوي على أي موقف تضامن مع المجرمين والسارقين والهاربين من وجه العدالة أو المتمردين على هيبة السلطة ~~السلطة~~ السلطة سلاح أو دونه. انما تنطلق مطالبتنا من اعتبارين :

أولاً : أن الاعتقالات طالت الشطر الغربي من العاصمة، طالت الصحافيين المعتقلين أبناء المنطقة التي حملت موقفاً سياسياً ومسلحاً مناهضاً للاحتلال الاسرائيلي، وطالت أبناء الطائفة معظم مناهضة للاسلام، نأسف لذكر ذلك لكننا نتوخى الحقيقة. وهذا ما يتعارض مع شعارات العهد التي طرحها رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل في خطاب القسم الدستوري .

ثانياً : ان معظم الاعتقالات لم تتم وفق الاصول الدستورية

والقانونية ، أي أنها لم تترافق في معظم الأحيان مع مذكرات توقيف تتضمن مبررات الاعتقال .. ولا نعرف أين يقبع هؤلاء المعتقلين . كل الأبواب مغلقة وكل السبل القانونية المستندة إلى حقوقنا الدستورية والقانونية قد سُدّت أمامنا . فلا نعرف ما هي الأسباب التي أدّت إلى اعتقال إبعاد أو إخلاء سبيل بعض الذين أفرج عنهم ، كما نفتقد الحق في الدفاع المشروع عنهم في نطاق القانون والعدل .

ثالثاً : يهمنا أن نلفت نظر حضراتكم وعلى ما نظنّ أنه من صلب اهتمامكم ، إلى أنّ بعض الاعتقالات خاصة السياسية لا تختلف عن أساليب العنف التي تمارسها القوات والميليشيات غير الشرعية . حين إنكار وجود بعض الأشخاص . الجزم من قبل السلطة بعدم وجود اعتقالات سببها الانتماء السياسي . تنفيذ العملية بلباس مدني ، أو الاحتجاز خارج المنزل ، لدرجة يفقد الأهل القدرة على جسم الجهة التي يوجد في شخصهم المفقود الغائب ويضيع تصنيفه بينما إذا كان مخطوفاً أو معتقلاً أو مفقوداً . وعلى سبيل المثال لا الحصر نورد حالة السيد عدنان حلواني وهو لبناني من مواليد بيروت ١٩٤٦ أستاذ مجاز في مادة التاريخ من معهد المعلمين العالي يمارس مهنة التعليم في ثانوية رمل الظريف الرسمية ، اختفى من منزله في منطقة رأس النبع الخاصة للسلطة الشرعية بتاريخ ٢٤-٩-١٩٨٢ والتي كانت في حينه أشبه بمنطقة عسكرية للجيش اللبناني وهي المنطقة الوحيدة في بيروت التي لم تدخلها إسرائيل كما ويقع ميرنا وبمحيطها أكثر من مركز عسكري مشكل دائم وثابت : دائرة التحري ، مركز الاستقصاء المحكمة العسكرية ، الأمن العام .

وقد وكان ذلك بواسطة شخصين مدنيين حاملين بمسدسات انتحلا صفة التحري على أن يجري معه تحقيق بسيط ويعود طبعاً حتى اليوم وبعد مرور سنة على غيابه لم يعد ، ولم

1983a926_0001e_R

تتوفر كل المراجعات الرسمية وغير الرسمية عن الاعتراف بوجوده
لدى السلطات الشرعية. أو لدى الميليشيات غير الشرعية.
وبالرغم من المساعي الحثيثة التي بذلت عبر اتصالات وبيانات
من قبل عائلة وأهالي منطقة، وزملائه في رابطة المعلمين
الاساتذة الثانويين وتلامذته وبعض الهيئات الاجتماعية التي كانت تعمل
لتأمين المتطلبات الحياتية لأهالي بيروت أثناء حصار بيروت من قبل اسرائيل
قبل اسرائيل والتي كان عضواً نشيطاً فيها.

- بالنسبة للمخطوفين والمفقودين:
إن ثمة وجهاً آخر لعملية الاحتجاز والاختطاف تمت أيضاً في
المنطقة الشرقية وفي المناطق التي كانت مسرحاً للقوات اللبنانية
أي ميليشيات حزب الكتائب بتفضل وجود الاحتلال الاسرائيلي.
حيث كان يعبر مئات الاسرائيليين على اعتبار أن العدو الجديد شاركه
التي طرحها قد أزال مع حواجز الخطف التي كانت سائدة، الحواجز النفسية
بين المواطنين وكل رواسب الماضي، لكن للأسف ما يزال وجه الماضي
البشع يطل علينا بصورة أقبح.

ويهمنا أن نشير هنا إلى الملاحظات الآتية:

أولاً: أن الأسماء التي أعددنا وزودنا حضراتكم بها غير كاملة
وتعد تقريباً ١٥٠٠ مخطوف ومفقود.. وذلك بسبب
أن عملية الاكتتاب احضرت في دائرة بيروت الغربية وتقدم
وصول ذوي المخطوفين من المناطق الأخرى نتيجة الظروف
الأمنية وعدم سلامة التنقل.
ثانياً: أن المعطيات تراهن على الوساطات الفردية
وآخرون يعتبرون أن تسجيل أسماء ذويهم من يفتقدوا يمكن أن يشكل
خطراً على حياة المخطوف من قبل خاطفيه، بالإضافة
إلى أن هذه العملية (الخطف) لم تتوقف.

أما فيما يخص تفاصيل محددة حول حالة كل مخطوف
فيتعذر علينا إجراؤه واطلاعكم عليه، نتيجة عدم

19830926_0001f-R

القدرة على إعادة الاتصال بالأهالي في الظروف الأمنية الحالية ،
ونتيجة ضيق الوقت الذي يفصلنا عن تاريخ انعقاد مؤتمركم .
لذا سنكتفي بإيراد بعض العينات الموجودة لدينا .

ثانياً : إن أصابع الاتهام تشير بشكل واضح إلى مسؤولية "القوات اللبنانية" عن الشرعية في اختفاء المئات من الأبرياء بالرغم من إنكار قيادات القوات السياسية لعملية الخطف (بيار الجميل ، كميل شمعون) فإن النفي عن وجود مخطوفين ما يزال سيد الموقف خاصة ما صرح به أكثر من مرة قائد القوات فادي افرام .

ثالثاً : إن تحميل مسؤولية خطف إخواننا وأبنائنا للقوات اللبنانية يرتكز إلى حقيقتين :

الأولى أن بعض حالات الخطف تمت أمام أعين ذويهم وبعض منهم يعرف أسماء الأشخاص الخاطفين . ولكن بالرغم من معرفة الجهة الخاطفة إلا أننا نجهل مكان وجودهم ، حالتهم ، مصيرهم وما تعلق أكثر استمرارهم في النفي وعدم اطمئنانا على مصير أبنائنا وإخواننا واشقائنا .

ونذكر هنا بعض الحالات للمثال :

شطرية العاصمة

انه بتاريخ ١٧-٥-٨٢ تمت عملية خطف جماعية طالت حوالي ٣٥ شاباً من أهالي رأس النبع (وهي منطقة تماس بين الجبهتين) من أمام خزان بيضون الواقع في أول الاشرفية ، وقد عرف الأهالي اسم أحد عناصر الحاجز الكتائبي بحكم تردده الدائم على المنطقة ويدعى سامي برصون . ومن العناصر المخطوفة

عصام المصري	من مواليد بيروت	١٩٦٤
عماد عليان	"	١٩٦٢
عماد ارزوني	"	١٩٦٥
محمد بريطع	٢٨ سنة - مقيم الحلي	٢٦ سنة .

ويروي بعض الأهالي أن والد سامي المذكور قال لهم أن الجميع سلموا إلى المجلس الحربي الكتائبي .

19830926-0001g-R

- سمير مزهر ← من بلدة الناعمة عمره ٣٥ سنة أب لستة أطفال
اكبرهم في العاشرة خطف على طريق كفرشيما بتاريخ حزيران ١٩٨٢
وكان برفقة عائلته على أن يلحقها إلى بيروت وحتى اليوم.

- ميشال حنينة ← العمر ٥٠ سنة أخذ من منزله في محيدون امام زوجته
وأولاده بتاريخ

- محي الدين حشيش ← أخذ من منزله في صيدا بتاريخ ١٥-٩-٨٢
وهو استاذ تعليم ثانوي

- ٤ أشقاء خطفوا بتاريخ ١٧-٩-٨٢
منصور ديراوي أب لطفل - ابراهيم ديراوي له ولدان
احمد ديراوي - عزيز ديراوي له ٥ أولاد.

الحقيقة الثانية أن كثيراً من حالات الخطف تتهم "القوات اللبنانية"
بناء على تقديرات تنطلق من المنطقة التي افتقد فيها الشخص
والتاريخ الذي حصل فيه وهذا ما يزيد من القلق والعذاب.

- مثلاً ٤ أطباء جدد كانوا متوجهين من الخارج (رومانيا) إلى لبنان
عبر سوريا (حكم اقفال المطار والاجتياح الاسرائيلي) بتاريخ
١٧-٩-٨٢ امتدوا منطقة المصنع ودخلوا الاراضي اللبنانية
وفقدوا على طريق حمانا ... بلفيا.
احدهم يدعى جميع حديد
وآخر نبيل فرحات

- تيسير الخطيب عمره ٥ أصل شقيقه إلى بيروت للتحضير
لحفلة زفافه وفقد اثناء عودته إلى برجا بتاريخ ٤-٩-٨٢ تاجر.

- كمال سنو العمر ٣٢ طالب حقوق في الجامعة الاميركية أب
لثلاثة أطفال فقد أثناء توجهه إلى الجبّة ٢٨-٨-٨٢.

- زكريا النجاري ← العمر ٥٠ سنة عامل مرفأ فقد بتاريخ
١٦-٤-٨٢ اثناء توجهه إلى الجبّة.

- الشقيقان محمد علي دمج وعبد المجيد دمج وكلاهما رب
عائلة ٣ أولاد والآخر ٥ أولاد. يملكان متجراً للادوات الصحية
فقدا أثناء توجههما من سوق الغرب إلى بيروت بتاريخ ١٨-٨-٨٢

19830926_0001H-R

- الارملة رشدة توفيق عقيل العمر ٣٥ سنة أم لـ ٩ أطفال
فقدت أثناء توجهها من بيروت إلى طرابلس .
- بيري نجده ← العمر ١٧ سنة تلميذ فقدا أثناء توجههما من الجبل الى بيروت
- شاده الشهاب العمر ٧٠ سنة وولده بسام الشهاب ١٨ سنة فقدا
مع سيارتهما BMW في منطقة السبينس بيروت بتاريخ ٣-٩-٨٢
- رنا علي دعالي العمر ٢٩ سنة فقدت بتاريخ ٩-٧-٨٣ في منطقة
المتحف - بيروت مع ٤ شابات وشاب الساعة ٩½ صباحاً .

وكل المناطق المذكورة اعلاه هي مناطق تتواجد فيها وحدات من «القوات اللبنانية» . are held places

وقد شملت الاتصالات التي قمنا بها رئيس الوزراء ووزير الداخلية
ورئيس المجلس النيابي ووزير العدل ووزير المالية بصفته عضواً في
لجنة الوفاق التي شكلت ، كما طالت معظم النواب ورؤساء
العشائر السابقين ، وقادة الطوائف سماحة المفتي الجعفري الممتاز الشيخ
حسن خالد وسماحة رئيس المجلس الشيعي الاعلى الشيخ محمد مهدي
شمس الدين ونيافة المطران دنيال عاد انطونيوس بطرس خريش
بالاضافة الى كبار الشخصيات السياسية والفعاليات الحزبية والاجتماعية
والقائمين بأعمال بعض السفارات العربية .

وإننا نشدد في اتصالاتنا هذه على ضرورة تنبّه هذه القضية
والعمل الجدي لازالة عدد من كوامن قضية انسانية تطال هؤلاء
المحتجزين وتطال مئات العائلات في المجتمع اللبناني بحريتهم
وكرامتهم وعنفوانهم وعواطفهم ، فهي قضية وطنية تتهدد
في حال استمرارها بقاء التشرذم والعنف وتبطل تعهدات
الرئيس والعهد الذي رفع تحت شعار "انقاذ لبنان" وذلك بتأمين
سلامة المواطن والوطن عبر صون الحريات العامة والفردية ورفع
سيف القانون فوق الجميع والترفع فوق الطوائف والاحزاب .

من هنا كانت مطالبنا تركز على ضرورة تأمين الغطاء القانوني للاعتقالات
التي تمارسها السلطة الرئيسية . وضرورة الاعلان عن جميع
الاشخاص الموجودين لديها ثم اجراء محاكمات قانونية للموقوفين

وفق ما تمليه الاصول الدستورية من اجراءات في الفترة المحددة
قانونياً واعلان التهم الواضحة والسماح للمتهم بممارسة حقه في
الدفاع وتوكيل المحامين وحضور المتهم أمام القضاء
ومعرفة ذويه بمكان وجوده ، كذلك الافراج عمن لا تهم عليهم.
كذلك كان تركيزنا في مطالبة السلطة الشرعية بالعمل للكشف عن
مصير مئات المخطوفين والمفقودين لدى الجهات غير الشرعية.
وعدم جواز أحقية أي طرف باستثناء السلطة في احتجاز
ومحاكمة أي كان وبأية تهمة وواجب السلطات الشرعية في
تسلم هؤلاء.

وقد اكتسبت قضيتنا تعاطفاً وتأييداً شملت الأحزاب والطوائف والشخصيات
والرأي العام اللبناني بعد أن طرحت هذه القضية ما عرضها في لبنان
"نقابة الصحافة اللبنانية" التي تبنت كقضية تمس الحريات ..
وطالب أعلى مرجع ديني اسلامي في لبنان سماحة مفتي الجمهورية الشيخ
حسن خالد في التظاهرة العارمة التي شهدها عيد الفطر المسؤولين
بالكشف عن مصير هؤلاء ووضعهم قيد التحقيق وفي ظل القانون.
كذلك تشكلت لجنة من المحامين اللبنانيين عملت على الدفاع عن الحريات
وأصدرت وثيقة عملها وتم الاعلان عن ذلك في المؤتمر الصحافي
الذي عقدته لجنتنا في دار النقابة وبحضور رئيسها الاستاذ محمد البعلبكي
بتاريخ ٢٨-١٢-٨٢. وسنرفق تقريرنا بنسخة عن وثيقة
عمل لجنة المحامين. وقد أجرت لجنة المحامين مجموعة اتصالات
بالسياسيين والمسؤولين المعنيين بهذه القضية، وأصدرت العديد
من البيانات لاطلاع الرأي العام اللبناني وعقدت جملة اجتماعات
مع لجنتنا للاطلاع على التحرك والتنسيق المشترك
وابرقت لكل من الصليب الاحمر الدولي، ولجنة حقوق الانسان واتحاداتها من الجزر
كما حضر ممثلون عن لجنة المحامين عدداً من المؤتمرات الدولية حيث
طرحت هذه القضية أمام الرأي العام العربي والدولي

19850926_0001 J-R

هذا المؤتمر الذي عقد في باريس بتاريخ ٢٤-٣-٨٣ لمركز التحري الدولي
ثم الاشتراك في الندوة العالمية الحقوقية التي عقدت في موسكو
وقد شرح عضو اللجنة المحامي سامان براج ابعاد قضية المعتقلين
والمخطوفين والمفقودين من نواحيها القانونية والانسانية طبقاً
للمعاهدات والاعراف والقوانين الدولية ونصوص الدستور اللبناني
وقانون العقوبات واصول المحاكمات الجزائية اللبنانية.

كان هناك استتابة وعرك على صعيد المجلس النيابي
اذ وجّه ٦ نواب بتاريخ ١٣-٤-٨٣ الى الخطيب، نجاح واكيم، البير منصور
فؤاد كنعان صالح الخير سليم المعلوف
سؤالاً اول الحكومة وقد أتى الرد الحكومي عاماً بعد مضي
يلتقي ابو ضو
٥ أشهر ودون أن يلقي الضوء على القضية.

كما تمت مقابلة بين اعضاء لجنة والوفد النيابي العالمي الذي
زار لبنان بتاريخ ١٠-٤-٨٣ حيث شرحن كل ما يحيط
بقضيتنا من خرق للحريات والحقوق.
واهتمت الصحافة العالمية والعربية حينئذ تناولت هذه القضية وعرضت
فصولها من كافة الجوانب.

أما بالنسبة لمقابلة المسؤولين المباشرين من السلطة الرسمية
كان يتسم بالتردد والتجاهل والتملص والوعود.
رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل ← وجهنا اليه اكثر من
رسالة عبر الصحف، اولاها سلمت باليد عندما قدم
الى دار الافتاء لزيارة سماحة المفتي بتاريخ ١٥/٥/٨٣
وكم نطلب حتى الآن بمقابلة الرئيس بالرغم من الاتصالات
وكم نطلب بالقصر الجمهوري لبنان من موعد لذلك وكان
شبه اليومية
جواب القصر "انتظرنا سنتصل بكم بعد ترتيب موعد في اول
أقرب وقت" وحتى اليوم لم يأتنا في الموعد.

ومازلنا نطالب الرئيس أقلاً بالرأي وموقف في هذه القضية

- رئيس الوزراء ووزير الداخلية شفيق الوزان :
لم نستطع مقابلة سوى مرتين في كل تاريخ التحرك وكل مرة نتيجة تعنتنا واصرارنا والجواب : "أعدكم بالسعي والتحرك" ثم المعهود قوله "الشهيد" الذي بصيره والبيد قصيره .

- رئيس المجلس النيابي كامل الاسعد :
عندما طالبناه وقفة حزبية على الحريات الديمقراطية وصفة رئيساً لمجلس الشعب العمل للافراج عن المخطوفين ومعاقبة الخاطفين اعتبر بان هناك "القوات اللبنانية" غير الشرعية وراء أعمال الخطف ولا يستطيع فعل شيء معها لأن الشرعية لم تستلم بعد أمن المنطقة الشرقية ، ولا نعرف ما هي الحجة الآن بعد تسلم الجيش أمن بيروت واعلان بيروت الكبرى ؟

- وزير العدل وجيه سيخاني :
طالبناه بضرورة سيادة القانون وضبط ميزان العدل وضرورة اقتحام الجيش للمواقع الأقبية غير الشرعية وتحرير المساجين قال "ان مراكز غير شرعية لقوات غير شرعية" . ونفى وجود معتقلين سياسيين لدى السلطة الشرعية ، أو بوجود معتقلين لديها غير معترف بها .

- مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية الشيخ أسعد جرمانوس :
يعرّف عن نفسه بانه ضد سيل الدماء وهو انساني يعترف بان هناك "القوات اللبنانية" بالرغم من براءتها للافراج عن المخطوفين ولان وظيفته لا تخوله إلا التقاطع في الاعتقالات السرعية . ونفى الشيء نفي معرفته بوجود اعتقالات سياسية واخفاء اشخاص غير معترف عنهم من قبل السلطات .
وعارض قولنا بان هناك موقوفين لم يحالوا إلى المحاكم بعد بالرغم من صدور المرسوم ١٠ الذي يقضي بضرورة تحويل الموقوف إلى التحقيق خلال ١٥ أيام أو إطلاق سراحه .

بالرغم من موقف التسويف والتجاهل واللامبالاة من قبل المسؤولين، فإن الإحراج الذي سببته هذه القضية الإنسانية بعد أن تحولت إلى قضية وطنية عامة بفضل التحرك والضغط، وجدت نفسها مظهرة صعبة بفضل التحرك والضغط، فاتخذت قرار بتشكيل للتقاطع ولوحظ ما والوجه لاستقصاء عسكرية ومدنية لجنة وزارية تضم شخصيات اوضاع المخطوفين والمفقودين، وتعمل هذه اللجنة باشراف رئيس الوزراء على شرح ومركزها وزارة الداخلية بتاريخ ٨٣/٧/١٣ والهدف الاعتراف الذي حققناه باختفائهم وايجادهم وبالرغم من هذا الاحراز الذي تقع مسؤولية مفقودين الرسمي بوجود ، فإننا لم نبلغ شاطئ على عاتق السلطة الرسمية ، واذا انشاء هذه الأمان بعد ، فإن الهدف وراء التأييد الذي اللجنة لا يعدو سوى امتصاص تحركنا ومطالبتنا ، وتخدير للرأي العام مطلب بتشكيل لجنة لاول المخطوفين والمعتقلين والمفقودين بعد أن كانت قضية وطنية عامة.

ولا نستطيع حتى الآن نطلق كلامنا جزافاً ، أو الاهتداء إلى مكان الآن من كتري أي مخطوف ، نستطيع أقلاً ايقاف واحد منهم ، كما انكم بتبطل شبه يومي. هذه العملية التي تقصد الابتزاز استمرار لمسلسل من وكل ما فعلته حتى الآن هو تقديم من المخاطر المعنية (عددت قتل الأهالي وتقديم محضر جديد في بيروت) محضراً في كل منطقة (مئات

وحتى تم الكثير من اجتماع مع هذه اللجنة حيث لم نخف اسفنا من جعل هدف تشكيل وعمل اللجنة بالرغم من ذلك شدد على ملاحقتنا لها وما سينتج من نتائج

19830926_0001M_R

عملية وحدية على الارض ، كما طلبنا بضرورة اشراك
عضوة من لجنتنا وعضو من لجنة المحامين في اللجنة الوزارية
حتى يتسنى لنا متابعة هذا العمل والاطلاع على جدية هذه اللجنة
وطبيعة عملها . ولا ندري اذا كان الاتصال من جانبكم
~~بالجدية~~ ~~للتفاصيل المطلوبة من جانبكم~~

اننا نطرح هذه القضايا امامكم من أجل جاهزيتنا كما أننا
وكبير في التعاون المشترك من أجل التدخل بكل الوسائل
الممكنة لانتشال مئات الابرياء من براثن الظلم والعذاب
والموت البطيء -- ومن اجل وقف اعمال انتهاك الحريات
والتنكيل بحقوق الانسان من أجل انقاذ مجتمع يكاد
يندثر فيه الانسان والحضارة وبالتالي الوجود .
وأملنا أمام تعذر حضوركم أن تنتدبوا صفية أو أفراداً
من لجنتكم ومؤتمركم الكريم للعمل والتحري
القتل والتثبت على الارض من أحقية وواقعية قضيتنا اللاعقلانية
وكلنا ثقة بفاعلية وجدوى تحركاتكم وضغطكم
من أجل تخفيف آلامنا وآلام كل المظلومين في شتى انحاء العالم .

لجنة متابعة أهالي المعتقلين والمخطوفين والمفقودين في لبنان
المقر : دار الافتاء للطائفة الاسلامية - عائشة بكار
هاتف : ٣٠٨٩٠٠ - ٣٠٢٥١٩